لامدخل لها فى التعريف وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أصلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزته الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فإنها إنما فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين وللوقف عليها فى التذكر وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك كقوله :

ياخليلى أربعا واستخبـــرا المنزل　　الدارس عن حـــى حـــلال

مثل سحق البرد عفـــى بعدك　　القطر مغنـــاه وتأويب الشمال

هكذا يسير الأشمونى فى شرحه يعرض آراء العلماء فى القضية مشيراً إلى مصدره فى الكثير من الأحيان ثم يعقب على كل رأى بما يراه.

وانظر إليه يرد على ابن هشام فى اعتراضه على ابن الناظم فى مسألة تعدد الخبر بادئ المسألة بكلام ابن مالك مورداً بعد ذلك اعتراض ولده، ثم اعتراض ابن هشام على ابن الناظم يقول :

تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد فى اللفظ والمعنى (كهم سراه شعراً) ونحو (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) [1] وقوله :

ينـام بإحـدى مقلتيـه وتبقـــــى

بأخـرى المنايـا فهـو يقظـان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه.

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه أن لايصدق الأخبار ببعض عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض أى مز وهذا أعسر أيسر أى أضبط وهذا الضرب لايجوز فيه العطف خلافاً لأبى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية وزاد ولده فى شرحه نوعاً ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ماهو له إما حقيقة نحو : بنوكَ كاتب وصائغ وفقيه. وقوله:

---

(١) البروج : ١٥.